مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

(ورقة تحليلية استراتيجية)

مآلات الحرب الأمريكية ـ الإسرائيلية على إيران
حدود القوة العسكرية وإشكالية إنهاء الصراع في الشرق الأوسط

يوسف كامل خطاب

باحث أول بمركز الخليج للأبحاث

المقدمة

تمثل تمثل الحرب الأمريكية ــ الإسرائيلية على إيران التي اندلعت في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦ إحدى أخطر لحظات التصعيد العسكري في الشرق الأوسط منذ عقود، لما تنطوي عليه من تداعيات محتملة على ميزان القوى الإقليمي وترتيبات الأمن في المنطقة. فقد جاءت هذه المواجهة في سياق تراكم مجموعة من الملفات الاستراتيجية التي شكلت محور التوتر بين إيران من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، وفي مقدمتها البرنامج النووي الإيراني، وتطور القدرات الصاروخية، واتساع شبكة النفوذ الإقليمي لطهران.

غير أن تطور العمليات العسكرية كشف عن مفارقة أساسية في استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية؛ فالتفوق العسكري الكبير الذي تمتلكه الولايات المتحدة وإسرائيل لا يضمن بالضرورة تحقيق نتائج سياسية حاسمة، مثل تغيير النظام السياسي داخل إيران. وقد أدى هذا الإدراك تدريجيًا إلى تحول في الخطاب السياسي للحرب، من الحديث عن إضعاف النظام الإيراني إلى التركيز على أهداف أكثر محدودية تتعلق بإضعاف القدرات العسكرية

الإيرانية وإعادة ضبط معادلة الردع في المنطقة.
وفي هذا السياق تطرح الحرب سؤالًا تحليليًا يتجاوز حدود المواجهة العسكرية الراهنة، وهو: إلى أي مدى يمكن للقوة العسكرية أن تحقق تغييرًا سياسيًا داخل الدول؟ وهل تستطيع الضربات العسكرية أن تُحدث تحولات داخلية في بنية الأنظمة السياسية، أم أن أقصى ما يمكن أن تحققه في كثير من الحالات هو إعادة ضبط ميزان الردع بين الأطراف المتصارعة؟

تنطلق هذه الورقة من هذه الإشكالية لتحليل مآلات الحرب الأمريكية ــ الإسرائيلية على إيران في ضوء القيود البنيوية المرتبطة بطبيعة الدولة الإيرانية وبنية ميزان القوى في الشرق الأوسط، كما تسعى إلى تفسير التحول في أهداف الحرب من منطق الحسم العسكري إلى منطق إدارة النتائج، واستشراف السيناريوهات المحتملة لنهايتها وتأثيراتها على التوازنات الإقليمية.

السياق الاستراتيجي للحرب

جاءت المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى، بعد قرابة خمسة عقود من العداء بين الطرفين. وخلال هذه العقود الطويلة بقيت إيران تحت نظام حصار وضغوط مستمرة من دول الغرب بقيادة الولايات المتحدة، لم تكن تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل كانت مركبة ومتعددة الأدوات، فقد رافق الحصار الاقتصادي عمل سياسي وإعلامي واستخباراتي واسع. كما أن هناك كثيرًا من الأدبيات التي تتحدث عن تغلغل أجهزة الاستخبارات الغربية والإسرائيلية داخل إيران، واستثمار حالة الضغط الاقتصادي في تحريك الاحتجاجات أو التأثير في المشهد الداخلي.

وكثيرًا ما أكد النظام بأن ما يتم في الداخل الإيراني من مظاهرات واضطرابات أنها نتاج هذا الحصار الخانق والتدخلات الخارجية، في حين تقدم الروايات الغربية تفسيرًا مختلفًا يركز على العوامل الداخلية. وكان ذلك في جزء كبير منه مرتبطًا بالهواجس والمصالح الإسرائيلية، حيث ظل رؤساء الحكومات والمسؤولون في إسرائيل يحذرون طوال هذه العقود من الخطر الإيراني ويطرحونه باعتباره التهديد الأكبر لأمن إسرائيل.

المواجهة العسكرية وأسبابها:

وقد اندلعت الحرب الأمريكية ــ الإسرائيلية على إيران في جولتيها: الأولى (يونيو ٢٠٢٥) والثانية (فبراير ٢٠٢٦) في سياق تصاعد التوترات بين الطرفين، نتيجة تراكم مجموعة من الملفات الاستراتيجية التي ظلت تشكل محور الصراع بينهما خلال العقدين الأخيرين. ويمكن تلخيص هذه الملفات في ثلاثة محاور رئيسة تمثل مجتمعة البنية الأساسية للصراع، وهي: البرنامج النووي الإيراني، وبرنامج الصواريخ الباليستية، وشبكة النفوذ الإقليمي التي بنتها إيران عبر حلفاء إقليميين وفواعل غير نظامية في المنطقة.

المحور الأول: البرنامج النووي الإيراني:

ويمثل هذا المحور حجر الزاوية في هذا الصراع، إذ تنظر إسرائيل إلى احتمال امتلاك إيران سلاحًا نوويًا بوصفه تهديدًا وجوديًا لأمنها القومي. فمنذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨ وما تبعه من تصاعد التوترات بين طهران وواشنطن، شهد البرنامج النووي الإيراني تقدمًا تدريجيًا في مستويات تخصيب اليورانيوم والبنية التقنية المرتبطة به. وقد عززت هذه التطورات المخاوف الإسرائيلية من اقتراب إيران مما يُعرف في الأدبيات الاستراتيجية بـ العتبة النووية، أي القدرة التقنية على إنتاج سلاح نووي خلال فترة زمنية قصيرة إذا اتخذ القرار السياسي بذلك.

ويمثل هذا الطرح في الأساس الرواية الإسرائيلية والأمريكية؛ وفي المقابل يرفض الجانب الإيراني هذه الاتهامات رفضًا قاطعًا، ويؤكد أن برنامجه النووي ذو طبيعة سلمية، ويستند في ذلك إلى مواقف سياسية معلنة وإلى الفتوى التي صدرت عن القيادة الدينية في إيران والتي تحرم إنتاج السلاح النووي.

المحور الثاني: برنامج الصواريخ الباليستية:

وهو البرنامج الذي تطور بصورة ملحوظة خلال السنوات الماضية؛ فقد تمكنت إيران من بناء ترسانة صاروخية كبيرة ومتنوعة المدى، تمنحها القدرة على تهديد أهداف في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل والقواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة. وقد رأت إسرائيل والولايات المتحدة أن الجمع بين القدرة الصاروخية المتقدمة وإمكانية امتلاك سلاح نووي يشكل معادلة ردع خطيرة قد تغير ميزان القوة في الشرق الأوسط.

المحور الثالث: شبكة الأذرع التي بنتها إيران:

وتُعرف هذه الشبكة في الأدبيات السياسية بـ: (محور المقاومة)، والذي يشمل فواعل مسلحة غير نظامية في عدد من دول المنطقة مثل حزب الله في لبنان، وبعض الفصائل المسلحة في العراق، والحوثيين في اليمن، إضافة إلى الحضور الإيراني المؤثر في الساحة السورية قبل سقوط النظام السابق. وقد أتاح هذا الانتشار لطهران امتلاك أدوات ضغط إقليمية متعددة تمكنها من تهديد خصومها بصورة غير مباشرة، كما منحها القدرة على إدارة الصراع مع الولايات المتحدة وإسرائيل عبر ساحات متعددة خارج أراضيها.

التحرك العسكري ضد إيران

وفي ضوء هذه المعطيات، رأت إسرائيل أن التقاء هذه العناصر الثلاثة – النووي والصاروخي والنفوذ الإقليمي – يشكل تحديًا استراتيجيًا متكامل الأبعاد، يحول دون تحقيق أطماعها السيادية في المنطقة من جهة، ويهدد استقرارها، بل استمرارها من جهة أخرى؛ وأيقنت أن هذا التحدي لا يمكن احتواؤه عبر الأدوات الدبلوماسية وحدها؛ ولهذا تبنت تل أبيب خلال السنوات الماضية استراتيجية تقوم على منع إيران من الوصول إلى العتبة النووية، سواء عبر الضغوط الدبلوماسية أو العمليات السرية أو الضربات العسكرية المحدودة. غير أن تسارع البرنامج النووي الإيراني وتزايد التوترات الإقليمية دفع إسرائيل في النهاية إلى

تبني خيار العمل العسكري المباشر، الذي تطلب مشاركة عسكرية أمريكية لضمان تحقيق أهدافه المرجوة؛ وقد تيسر لها تحقيق ذلك عبر الرئيس ترامب، الذي التزم منذ عهدته الأولى بتحقيق مطالب ومطامع إسرائيل ورئيس وزرائها.

وفي هذا السياق، أطلقت إسرائيل ــ بالتنسيق مع الولايات المتحدة ــ حملتين عسكريتين واسعتين ــ تمت الأولى في ١٣ يونيو ٢٠٢٥، وبدأت الثانية في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦، وتم خلالهما استهداف قيادات إيرانية ــ عسكرية وعلمية وسياسية ــ ومواقع ومنشآت مرتبطة بالبنية النووية والعسكرية الإيرانية، بما في ذلك قواعد جوية ومراكز قيادة ومنشآت مرتبطة ببرنامج الصواريخ. وقد هدفت هذه العمليات إلى إضعاف القدرات العسكرية الإيرانية وتقليص قدرتها على تهديد إسرائيل وحلفائها في المنطقة.

وتم الرد الإيراني على كلتا الحملتين ولكنه كان في الحملة الأخيرة (الحالية) أكثر حدة وكثافة وانتشارًا ــ وخصوصًا عقب اغتيال المرشد الأعلى (علي خامنئي) وبعض القيادات العسكرية ــ حيث استخدمت طهران الصواريخ المتنوعة والطائرات المسيّرة لاستهداف إسرائيل وقواعد أمريكية في المنطقة، كما لوّحت بإمكانية تعطيل الملاحة في مضيق هرمز، الذي يعدُّ أحد أهم الممرات البحرية لنقل النفط في العالم. وقد أدى هذا التصعيد إلى اضطرابات في أسواق الطاقة العالمية نتيجة المخاوف من تهديد إمدادات النفط.

التنافس على النفوذ في الشرق الأوسط

وقد كشف هذا التصعيد عن طبيعة الصراع بين إيران وخصومها بوصفه صراعًا متعدد المستويات لا يقتصر على المواجهة العسكرية المباشرة، بل يشمل أيضًا أبعادًا جيوسياسية واقتصادية وإقليمية أوسع. فالحرب لم تعد مجرد مواجهة ثنائية بين إيران وإسرائيل أو بين إيران والولايات المتحدة، بل أصبحت جزءًا من منافسة جيوسياسية أوسع على النفوذ في الشرق الأوسط.

ومن هذا المنظور، يمكن فهم الحرب بوصفها حلقة في صراع طويل الأمد حول شكل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط؛ حيث تسعى إسرائيل إلى الهيمنة على المنطقة، وقد عبر عن ذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي في أحد تصريحاته بقوله إنه يسعى إلى «تغيير الشرق الأوسط»؛ فيما تسعى إيران إلى ترسيخ دورها كقوة إقليمية كبرى تمتلك القدرة على التأثير في معادلات الأمن الإقليمي، بينما تسعى الولايات المتحدة وإسرائيل إلى منع ظهور قوة إقليمية منافسة قادرة على تحدي تفوقهما العسكري والسياسي في المنطقة.

وفي هذا السياق، لا يمكن فهم الحرب الحالية بمعزل عن التحولات الأوسع التي يشهدها النظام الدولي، حيث يتجه العالم تدريجيًا نحو نمط من التنافس الجيوسياسي متعدد الأقطاب. وقد أدى هذا التحول إلى تقليص قدرة القوى الكبرى على فرض ترتيبات أمنية مستقرة في الشرق الأوسط، الأمر الذي يجعل المنطقة أكثر عرضة لتكرار دورات التصعيد والصراع.

وعليه، فإن الحرب الأمريكية ـ الإسرائيلية على إيران لا تمثل مجرد مواجهة عسكرية محدودة، بل تعكس صراعًا أعمق حول موازين القوة الإقليمية ومستقبل النظام الأمني في الشرق الأوسط.

تحول أهداف الحرب من الحسم إلى إدارة النتيجة

على الرغم من ضبابية ومطاطية الأهداف المعلنة للحرب الحالية على إيران، وتراوحها بين تغيير النظام بالقوة على غرار ما تم في فنزويلا، ورسم مستقبل الشعب الإيراني وفق الرؤية الأمريكية؛ فإن تطور الخطاب السياسي الأمريكي والإسرائيلي خلال الحرب يمثل مؤشرًا مهمًا على التحول التدريجي في تعريف أهدافها الاستراتيجية؛

فمع اندلاع العمليات العسكرية، بدا أن الخطاب السياسي في واشنطن وتل أبيب يتسم بدرجة عالية من التصعيد، غير أن تطور العمليات العسكرية وتزايد المخاوف من اتساع نطاق الحرب إقليميًا دفع صناع القرار تدريجيًا إلى إعادة تعريف أهداف الحرب بصورة أكثر واقعية وبراجماتية. ويمكن تجسيد تطور الخطاب السياسي الأمريكي والإسرائيلي في المراحل التالية:

١- المرحلة الأولى: خطاب الحسم وإضعاف النظام

في الأيام الأولى التي سبقت العمليات العسكرية وأعقبت اندلاعها مباشرة، جاء الخطاب السياسي الأمريكي في إطار تحذيري وتصعيدي. فقد أكد الرئيس الأمريكي في أكثر من مناسبة أن الولايات المتحدة «لن تسمح لإيران بامتلاك سلاح نووي»، مشددًا على أن جميع الخيارات مطروحة لمنع طهران من الوصول إلى هذه القدرة. كما حذر من أن إيران إذا استمرت في تطوير برنامجها النووي فإنها ستواجه «عواقب خطيرة للغاية».

وقد فُسرت هذه التصريحات في حينها على أنها تعكس استعدادًا أمريكيًا للذهاب إلى مواجهة عسكرية واسعة قد تؤدي إلى إضعاف النظام الإيراني أو حتى تهديد استمراره. وفي السياق ذاته، صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن البرنامج النووي الإيراني يمثل «تهديدًا وجوديًا لإسرائيل»، مؤكدًا أن حكومته لن تسمح لطهران بالاقتراب من العتبة النووية. وقد عزز هذا الخطاب الانطباع بأن الحرب قد تتجاوز مجرد عملية عسكرية محدودة لتصبح محاولة لإعادة تشكيل موازين القوة داخل إيران أو على الأقل تقليص نفوذها الإقليمي بشكل جذري.

وقد ترددت في هذا السياق أنباء عن احتمال القيام بعملية خاصة من قبل قوات فنية محترفة لنقل اليورانيوم المخصب بدرجة عالية إلى خارج، أو إفساد فاعليته عبر مواد مخصصة لذلك، ليتبين أن الأمر لم يكن سوى إحدى الشائعات التي غالبًا ما تنتشر أثناء الحروب.

٢- المرحلة الثانية: إعادة تعريف الهدف العسكري

مع تطور العمليات العسكرية، بدأت لغة الخطاب السياسي تتغير تدريجيًا؛ فبدلًا من التركيز على إضعاف النظام الإيراني، بدأ التركيز يتحول نحو أهداف أكثر تحديدًا وواقعية؛ ففي تصريحات لاحقة، أكد الرئيس الأمريكي أن الضربات العسكرية «حققت تقدمًا كبيرًا في تدمير القدرات العسكرية الإيرانية»، مشيرًا إلى أن الحرب «اقتربت إلى حد كبير من نهايتها». ويدل هذا التصريح إلى تحول واضح في تعريف الهدف الاستراتيجي للحرب، حيث أصبح التركيز على إضعاف القدرات العسكرية الإيرانية بدلًا من إحداث تغيير سياسي داخل النظام.

كما أكد وزير الدفاع الأمريكي، في إحاطات صحفية، أن العمليات العسكرية تهدف أساسًا إلى تدمير البنية التحتية المرتبطة بالقدرات الصاروخية والهجومية الإيرانية، وأن الولايات المتحدة «لا تخطط لنشر قوات برية داخل إيران». ويعكس هذا التصريح إدراكًا واضحًا لقيود العمليات العسكرية، خصوصًا أن أي محاولة لإسقاط النظام الإيراني بالقوة العسكرية كانت ستتطلب تدخلًا بريًا واسع النطاق يحمل تكلفة عسكرية وسياسية هائلة.

٣- الموقف الإسرائيلي: بين الطموح والواقعية العملياتية

بدأ الخطاب السياسي في إسرائيل أيضًا بدرجة عالية من التصعيد؛ فقد أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي في أول تصريح له بعد انطلاق الحملة العسكرية أن العمليات العسكرية تهدف إلى « ألا يُسمح لهذا النظام الإرهابي القاتل بامتلاك أسلحة نووية تُمكنه من تهديد البشرية جمعاء». وأن الحرب ستقضي على النظام وتخليص الشعب الإيراني منه، وذلك بقوله: «سيُهيئ عملنا المشترك الظروف للشعب الإيراني الشجاع ليأخذ مصيره بيده».

غير أن تطور الحرب دفع الخطاب الإسرائيلي إلى تبني مقاربة أكثر واقعية؛ فقد أوضح وزير الدفاع الإسرائيلي لاحقًا أن الجيش الإسرائيلي يسعى إلى توجيه ضربات قاسية للبنية العسكرية الإيرانية، وإعادة بناء ميزان الردع في المنطقة، مع الإقرار بأن إسقاط النظام الإيراني ليس هدفًا مباشرًا للعملية العسكرية.

ويعكس هذا التحول إدراكًا إسرائيليًا للقيود العملياتية للحرب، خصوصًا أن إيران دولة كبيرة جغرافيًا وسكانيًا وتتمتع ببنية أمنية معقدة تجعل إسقاط نظامها عبر الضربات الجوية وحدها أمرًا بالغ الصعوبة.

٤- تفسير التحول: منطق الحرب المحدودة

يمكن تفسير هذا التحول في الخطاب السياسي من خلال مفهوم الحرب المحدودة (Limited War) في العلاقات الدولية؛ ويشير مفهوم الحرب المحدودة في أدبيات العلاقات الدولية إلى نمط من الصراعات العسكرية التي تستخدم فيها القوة لتحقيق أهداف سياسية محددة دون السعي إلى إسقاط النظام السياسي للدولة المستهدفة

أو احتلال أراضيها بصورة شاملة.
وقد برز هذا المفهوم خلال الحرب الباردة عندما سعت القوى الكبرى إلى إدارة الصراعات الإقليمية دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة. وتشير الدراسات الاستراتيجية إلى أن الحروب المحدودة غالبًا ما تهدف إلى تعديل سلوك الخصم أو إعادة ضبط ميزان الردع أكثر من سعيها إلى تحقيق نصر حاسم.

وفي هذا الإطار، تبدو الحرب الأمريكية ــ الإسرائيلية على إيران مثالًا واضحًا لهذا النمط من الحروب؛ فبدلًا من السعي إلى تغيير النظام الإيراني بالقوة العسكرية، الذي تكرر وروده في تصريحات الرئيس الأمريكي ــ كتصريحه، في ٧ مارس ٢٠٢٦، بأن «بقاء» مرشد إيران مرهون بـ «موافقته عليه» ــ ركزت الاستراتيجية الأمريكية تدريجيًا على تحقيق أهداف أكثر محدودية مثل: إضعاف القدرات العسكرية الإيرانية؛ وتعطيل برامج الصواريخ؛ وإعادة فرض الردع في المنطقة.

ويعكس هذا التحول إدراكًا متزايدًا لدى صناع القرار في واشنطن وتل أبيب بأن القوة الجوية، مهما بلغت كثافتها، لا تستطيع بمفردها إنتاج تغيير سياسي داخلي داخل دولة كبيرة ومعقدة مثل إيران.

٥- من الحسم إلى إدارة النتيجة

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن الحرب شهدت انتقالًا واضحًا من منطق الحسم السياسي الكامل إلى منطق إدارة النتيجة الممكنة. فبدلًا من السعي إلى إسقاط النظام الإيراني، أصبح الهدف الواقعي يتمثل في تحقيق مكاسب عسكرية محدودة يمكن تحويلها إلى إنجاز سياسي قابل للتسويق داخليًا وخارجيًا.

ويشير هذا التحول إلى إدراك متزايد لدى صناع القرار في واشنطن بأن إسقاط النظام الإيراني بالقوة العسكرية يحمل مخاطر كبيرة، خصوصًا في ضوء التجارب الأمريكية السابقة في العراق وأفغانستان، التي أظهرت أن إسقاط الأنظمة قد يقود إلى فترات طويلة من عدم الاستقرار بدلًا من تحقيق استقرار سياسي سريع.

ومن ثم يمكن القول إن الاستراتيجية الأمريكية انتقلت تدريجيًا من محاولة تحقيق نصر حاسم إلى محاولة إدارة نهاية الحرب بطريقة تقلل من تكلفتها السياسية والعسكرية، مع الحفاظ على القدرة على الادعاء بتحقيق نجاح عسكري في إضعاف القدرات الإيرانية.

لماذا يصعب إسقاط النظام الإيراني عسكريًا؟

لا يمكن فهم تعقيد إسقاط النظام الإيراني عسكرياً بمعزل عن قراءة دقيقة لوضع المجتمع الإيراني تحت وطأة عقود من الاستهداف الممنهج؛ فمنذ انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وظفت الولايات المتحدة وإسرائيل والدول الغربية ترسانة متكاملة من الأدوات الناعمة والصلبة لإعادة هندسة المجتمع الإيراني.

وتمثلت تلك الأدوات في: حصار اقتصادي خانق هدف إلى تجويع الشعب ودفعه للربط بين معاناته المعيشية وسياسات النظام؛ وغزو إعلامي مكثف عبر شبكات فضائية ومنصات رقمية تعمل بلغة فارسية متقنة بهدف تغذية السخط وخلق رأي عام موازٍ؛ واختراق استخباراتي عميق رأسيًا وأفقيًا مكّن الأجهزة الغربية من قراءة النبض الاجتماعي بدقة والتأثير فيه. وقد جعلت هذه الأدوات المجتمعة من الممكن نظرياً تحريك الشعب الإيراني في لحظات معينة، أو على الأقل استثمار احتقانه لصالح أجندة خارجية.

غير أن هذه الاستراتيجية واجهت مفارقة كبرى عندما تحولت الحرب إلى مواجهة عسكرية مباشرة؛ فلطالما راهنت إسرائيل وأمريكا على أن توجيه ضربة قاسمة للنظام ــ كانقلاب عسكري أو اغتيال المرشد الأعلى ــ سيكون إشارة لانفجار شعبي يسقط النظام من الداخل. لكن هذا الرهان يستند إلى قراءة ليبرالية/غربية للسياسة تفترض أن الفرد العقلاني سيستغل أي فرصة للتخلص من «المستبد».

وقد تجاهلت أمريكا وإسرائيل في حربهما على إيران دروس سوسيولوجيا الحروب، وأهمها: أن المجتمعات تحت القصف تميل إلى الالتفاف حول الدولة حتى لو كانت مختلفة معها في الظروف العادية، فالغزو الخارجي يُعادل في الوعي الجمعي تهديد الوجود الجماعي، فيتراجع النقد

الداخلي لصالح مواجهة العدو المشترك. ومن هنا، فإن اغتيال المرشد علي خامنئي ــ في السياق الذي تناقشه هذه الورقة ــ تحول إلى لحظة توحد داخلي بدلاً من أن يكون لحظة انهيار، مما يؤكد أن أي استراتيجية تراهن على نتائج قاطعة في لحظة قصف، هي استراتيجية تتجاهل الأنثروبولوجيا السياسية للمجتمعات في الحرب.

وبناءً على ما سبق، واجهت محاولة إسقاط النظام الإيراني عبر القوة العسكرية المباشرة مجموعة من القيود البنيوية التي تجعل تحقيق هذا الهدف أكثر تعقيدًا مما قد يبدو في الظاهر، على الرغم من التفوق العسكري الكبير الذي تتمتع به الولايات المتحدة وإسرائيل. ويمكن تفسير هذه الصعوبة من خلال خمسة عوامل رئيسة ترتبط بطبيعة الدولة الإيرانية وبنيتها المؤسسية والجيوسياسية، وهذه العوامل هي:

١- البنية الأمنية المتعددة للنظام

يمتلك النظام الإيراني بنية أمنية متعددة الطبقات صُممت تاريخيًا لضمان بقاء النظام السياسي في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية. فإلى جانب الجيش النظامي، يعتمد النظام بدرجة كبيرة على الحرس الثوري الذي يمثل مؤسسة عسكرية ــ سياسية ذات نفوذ واسع داخل الدولة. كما تلعب قوات الباسيج دورًا مهمًا في تعبئة المجتمع وفي مراقبة الاستقرار الداخلي.

وتجعل هذه البنية المتعددة من الصعب إحداث انهيار سريع في النظام السياسي عبر الضربات العسكرية الخارجية، إذ يمكن لكل مؤسسة من هذه المؤسسات أن تواصل العمل حتى في حال تعرض مؤسسات أخرى للضرر.

٢- الجغرافيا السياسية لإيران

تعد إيران من أكبر دول الشرق الأوسط من حيث المساحة، كما تتميز بتضاريس جغرافية معقدة، تشمل سلاسل جبلية واسعة ومناطق صحراوية شاسعة. وقد شكلت هذه الجغرافيا تاريخيًا عاملًا مهمًا في حماية الدولة الإيرانية من الغزو الخارجي.

وفي حال تحولت الحرب إلى مواجهة برية واسعة، فإن هذه الجغرافيا قد تمنح القوات الإيرانية قدرة كبيرة على استنزاف أي قوة عسكرية تحاول التوغل داخل الأراضي الإيرانية، وهو ما يزيد من تكلفة أي محاولة لإسقاط النظام بالقوة العسكرية.

٣- تماسك النخبة الحاكمة

رغم وجود خلافات سياسية داخل النظام الإيراني، فإن النخبة الحاكمة غالبًا ما تميل إلى التماسك في مواجهة التهديدات الخارجية. فالتاريخ السياسي للجمهورية الإسلامية يظهر أن الضغوط الخارجية، وخصوصًا التهديدات العسكرية، غالبًا ما تؤدي إلى تعزيز التماسك الداخلي للنظام بدلًا من إضعافه.

ويعود ذلك جزئيًا إلى قدرة القيادة الإيرانية على استخدام الخطاب الوطني والديني لتعبئة المجتمع حول فكرة الدفاع عن الدولة في مواجهة التهديد الخارجي.

٤- شبكة النفوذ الإقليمي

تمتلك إيران شبكة واسعة من الحلفاء الإقليميين الذين يمكنهم لعب دور في توسيع نطاق الصراع خارج الأراضي الإيرانية. وتشمل هذه الشبكة فواعل مسلحة في عدة دول في الشرق الأوسط، ما يمنح طهران قدرة على إدارة الصراع بطريقة غير متماثلة.

وتتيح هذه الشبكة لإيران نقل الصراع إلى ساحات متعددة، وهو ما يزيد من تكلفة أي حرب واسعة ضدها ويجعل خصومها أكثر حذرًا في توسيع نطاق العمليات العسكرية.

٥- غياب البديل السياسي الواضح

يشكل غياب بديل سياسي منظم داخل إيران أحد العوامل المهمة التي تجعل تغيير النظام عبر القوة العسكرية أمرًا معقدًا. ففي كثير من الحالات التاريخية، يؤدي إسقاط النظام دون وجود بديل سياسي واضح إلى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار. وقد أظهرت التجارب الأمريكية في العراق وأفغانستان أن إسقاط النظام لا يعني بالضرورة بناء نظام سياسي مستقر، بل قد يقود إلى فترات طويلة من الصراع الداخلي.

وتشير هذه العوامل مجتمعة إلى أن الحرب الأمريكية ــ الإسرائيلية على إيران، حتى في حال نجاحها في إضعاف

القدرات العسكرية الإيرانية، قد لا تكون قادرة على تحقيق هدف إسقاط النظام السياسي في طهران. ومن ثم، فإن الاستراتيجية الأكثر واقعية بالنسبة للولايات المتحدة وإسرائيل قد تتمثل في تغيير سلوك إيران وإضعاف قدراتها العسكرية بدلًا من محاولة تغيير النظام نفسه.

ويعزز هذا الاستنتاج ما تكشفه بعض التجارب التاريخية في الشرق الأوسط خلال العقود الأخيرة؛ فقد أظهرت الحرب الأمريكية في العراق عام ٢٠٠٣ أن إسقاط النظام السياسي عبر التدخل العسكري المباشر لا يعني بالضرورة تحقيق استقرار سياسي سريع، بل قد يؤدي إلى فترات طويلة من الاضطراب وإعادة تشكيل النظام السياسي في ظروف شديدة الهشاشة.

كما أظهرت تجربة التدخل الدولي في ليبيا عام ٢٠١١ أن الضربات الجوية التي نجحت في إسقاط النظام القائم لم تُفضِ إلى بناء نظام سياسي مستقر، بل أدت إلى فراغ مؤسسي وصراعات داخلية ممتدة.

وتكشف هذه التجارب أن استخدام القوة العسكرية قد ينجح في تغيير موازين القوة داخل الدولة المستهدفة، لكنه لا يضمن بالضرورة بناء نظام سياسي بديل قادر على تحقيق الاستقرار، وهو ما يفسر الحذر النسبي الذي أظهرته الولايات المتحدة وإسرائيل في تحويل الحرب الحالية على إيران إلى محاولة مباشرة لإسقاط النظام السياسي في طهران.

وبذلك، فإن الحرب تبدو أقرب إلى نموذج الحرب المحدودة التي تهدف إلى إعادة ضبط ميزان الردع في المنطقة بدلًا من إعادة تشكيل النظام السياسي داخل الدولة المستهدفة.

التأثيرات المحتملة للحرب على مستقبل ميزان القوى في الشرق الأوسط

لا تقتصر أهمية الحرب الأمريكية ــ الإسرائيلية على إيران على بعدها العسكري المباشر، بل تتجاوز ذلك إلى تأثيراتها المحتملة في بنية ميزان القوى في الشرق الأوسط. فالحروب الكبرى في المنطقة غالبًا ما تكون لحظات فاصلة تعيد تشكيل التوازنات الإقليمية وتؤثر في طبيعة العلاقات بين القوى المختلفة. وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى الحرب الحالية بوصفها اختبارًا مهمًا لمعادلة القوة في الشرق الأوسط ولمدى قدرة الأطراف المختلفة على فرض رؤيتها للنظام الإقليمي.

١- إعادة تعريف الردع في الشرق الأوسط

من أبرز النتائج المحتملة للحرب إعادة صياغة مفهوم الردع في المنطقة. فقد سعت الولايات المتحدة وإسرائيل من خلال العمليات العسكرية إلى توجيه رسالة واضحة مفادها أن امتلاك قدرات عسكرية متقدمة – سواء في المجال النووي أو الصاروخي – لن يمنع استخدام القوة العسكرية ضد إيران إذا اقتضت الضرورة.

وفي المقابل، حاولت إيران من خلال الرد بالصواريخ والطائرات المسيّرة وإبراز قدرتها على تهديد الملاحة في الخليج أن تؤكد أنها ما تزال قادرة على إلحاق أضرار كبيرة بخصومها حتى في ظل التفوق العسكري الأمريكي–الإسرائيلي.

وبذلك، فإن الحرب تعكس محاولة متبادلة لإعادة رسم معادلة الردع في المنطقة، بحيث يسعى كل طرف إلى إثبات قدرته على فرض تكلفة مرتفعة على الطرف الآخر.

٢- اختبار دور الولايات المتحدة في النظام الإقليمي

تشكل الحرب أيضًا اختبارًا مهمًا لدور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. فخلال العقدين الماضيين، تزايدت النقاشات داخل الولايات المتحدة حول تقليص الانخراط العسكري في المنطقة والتركيز على أولويات استراتيجية أخرى مثل المنافسة مع الصين.

غير أن الحرب الحالية تشير إلى أن الولايات المتحدة ما تزال ترى الشرق الأوسط منطقة ذات أهمية استراتيجية، خصوصًا فيما يتعلق بأمن الطاقة وأمن إسرائيل. وقد أظهرت العمليات العسكرية أن واشنطن لا تزال تمتلك القدرة على التدخل العسكري السريع في المنطقة عندما ترى أن مصالحها الاستراتيجية مهددة.

٣- موقع إسرائيل في ميزان القوى الإقليمي

بالنسبة لإسرائيل، تمثل الحرب محاولة لإعادة رسم معادلة الردع مع إيران. فمنذ سنوات، ترى القيادة الإسرائيلية أن البرنامج النووي الإيراني يمثل تهديدًا استراتيجيًا طويل الأمد، وأن منع إيران من الوصول إلى العتبة النووية يمثل أولوية استراتيجية.

ومن هذا المنطلق، يمكن فهم الحرب بوصفها جزءًا من استراتيجية إسرائيلية طويلة الأمد تهدف إلى منع ظهور قوة إقليمية منافسة قادرة على تهديد التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة.

غير أن استمرار النظام الإيراني بعد الحرب – حتى لو كان أضعف عسكريًا – يعني أن الصراع الاستراتيجي بين الطرفين سيظل قائمًا.

٤- انعكاسات الحرب على دول الخليج

تمثل دول الخليج أحد أكثر الأطراف تأثرًا بالحرب رغم أنها ليست طرفًا مباشرًا فيها. فالموقع الجغرافي للمنطقة يجعلها عرضة لتداعيات أي مواجهة عسكرية بين إيران وخصومها.

فمضيق هرمز يمثل أحد أهم الممرات البحرية لنقل النفط في العالم، وأي تهديد للملاحة فيه قد يؤدي إلى اضطرابات كبيرة في أسواق الطاقة العالمية. كما أن البنية التحتية للطاقة في الخليج قد تصبح هدفًا للهجمات غير المباشرة في حال توسع نطاق الصراع.

وفي هذا السياق، تسعى دول الخليج عادة إلى تبني سياسة توازن تقوم على دعم الاستقرار الإقليمي وتجنب الانخراط المباشر في المواجهة العسكرية.

٥- الحرب كجزء من تحول أوسع في النظام الإقليمي

تكشف الحرب أيضًا عن تحول أوسع في طبيعة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط. فبدلًا من نظام إقليمي قائم على هيمنة قوة واحدة، يبدو أن المنطقة تتجه نحو نمط أكثر تعقيدًا من التوازنات بين عدة قوى إقليمية.

وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران بوصفها جزءًا من صراع طويل الأمد حول شكل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، حيث تسعى إيران إلى ترسيخ دورها كقوة إقليمية كبرى، بينما تسعى الولايات المتحدة وإسرائيل إلى منع ظهور قوة قادرة على تحدي تفوقهما العسكري والسياسي.

الخلاصة التحليلية

تشير هذه المعطيات إلى أن الحرب الحالية قد لا تنتهي بإعادة تشكيل جذرية لميزان القوى في الشرق الأوسط، لكنها قد تؤدي إلى إعادة ضبط هذا الميزان عبر تثبيت معادلة ردع جديدة بين إيران وخصومها.

فحتى إذا نجحت العمليات العسكرية في إضعاف القدرات الإيرانية، فإن استمرار النظام الإيراني يعني أن التنافس الجيوسياسي بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل سيظل أحد العوامل الأساسية التي تشكل مستقبل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط.

سيناريوهات نهاية الحرب وتقدير احتمال حدوثها

تجدر الإشارة إلى قاعدة معروفة في الدراسات العسكرية والاستراتيجية، وهي أن تحليل المعارك أو الحروب وهي ما تزال جارية يعد من أصعب أنواع التحليل؛ والسبب في ذلك أن المحلل ــ خصوصًا إذا كان بعيدًا عن مركز القرار والميدان ــ لا يملك كل المعلومات والمعطيات، كما أن ضربة هنا أو عملية هناك قد تغير مسار الصراع بالكامل في لحظة واحدة؛ ولذلك فإن ما سيتم إيراده من سيناريوهات لا تعدو أن تكون احتمالات تحليلية مفتوحة قابلة للتغير السريع.

كما يحسن التوضيح بأنه مع دخول الحرب أسبوعها الثاني، واستمرار الضربات الأمريكية ــ الإسرائيلية على إيران مقابل استمرار الرد الإيراني بالصواريخ والطائرات المسيّرة وتهديد الملاحة والطاقة، تبدو المواجهة مفتوحة على أكثر من مسار، لكن ليس على جميع المسارات بالاحتمال نفسه. فالمعطيات الحالية تشير إلى أن الحرب ألحقت أضرارًا كبيرة بإيران، لكنها لم تُنتج حتى الآن انهيارًا سياسيًا داخليًا، كما أن واشنطن ما تزال ترسل إشارات مزدوجة تجمع بين التهديد

والتلميح إلى قرب إنهاء الحرب.

وقد قال الرئيس الأمريكي في ٩–١٠ مارس ٢٠٢٦ إن الحرب قد تكون "قصيرة الأمد" وإنها «قريبة من الاكتمال»، مع الإبقاء على احتمال التصعيد إذا استمرت إيران في تهديد النفط والملاحة. وفي الوقت نفسه، أسفرت الحرب عن قفزات حادة في أسعار النفط واقتراب برنت من ١٢٠ دولارًا قبل أن يتراجع، فيما حذرت أرامكو من «عواقب كارثية» إذا استمر تعطيل مضيق هرمز، الذي يمر عبره نحو خُمس الإمدادات النفطية العالمية.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسة لنهاية الحرب، مع سيناريو رابع أقل احتمالًا لكنه يظل قائمًا من الناحية النظرية.

السيناريو الأول: الإنهاء المُدار للحرب

يقوم هذا السيناريو على وقف تدريجي للعمليات العسكرية بعد أن تقتنع واشنطن وتل أبيب بأنهما حققتا الحد الأدنى القابل للتسويق من الأهداف العسكرية، أي إضعاف جزء معتبر من القدرات الإيرانية النووية أو الصاروخية أو القيادية، من دون السعي إلى إسقاط النظام.

ويستند هذا السيناريو إلى عاملين رئيسين: أولهما أن الخطاب الأمريكي الحالي بات أقرب إلى الحديث عن إنهاء الحرب من موقع قوة لا عن خوض حرب تغيير نظام؛ وثانيهما أن كلفة استمرار الحرب بدأت تتجاوز المردود العسكري الصافي بسبب تأثيرها على أسواق الطاقة، واتساع الضربات إلى الخليج، واحتمال جرّ أطراف إقليمية إضافية إلى المواجهة.

ويعدُّ هذا السيناريو هو الأكثر اتساقًا مع منطق «الحرب المحدودة» الذي يهدف إلى إعادة ضبط الردع لا إلى إعادة هندسة النظام السياسي داخل الدولة المستهدفة. وإذا تحقق هذا السيناريو، فستنتهي الحرب على الأرجح بوقف نار غير مستقر، أو تهدئة مفروضة بقوة الاستنزاف المتبادل، مع بقاء الملف النووي والصاروخي مفتوحًا بصيغة تفاوضية أو شبه تفاوضية جديدة.

السيناريو الثاني: تصعيد محدود لتحسين شروط الخروج

يفترض هذا السيناريو أن الولايات المتحدة أو إسرائيل، أو كليهما، قد تعتبران أن ما تحقق حتى الآن غير كافٍ لتقديم الحرب باعتبارها نجاحًا استراتيجيًا مقنعًا، ومن ثم فقد تتجهان إلى جولة إضافية من الضربات المكثفة والمحدودة زمنيًا ونوعيًا قبل الانتقال إلى محطة الإنهاء. والهدف هنا ليس فتح حرب إسقاط طويلة، بل تحسين «صورة النهاية»: مزيد من الضربات على مواقع صاروخية أو قيادية أو بنى عسكرية حساسة، ثم إعلان أن ميزان الردع قد أُعيد بناؤه. ويزداد احتمال حدوث هذا السيناريو إذا استمرت إيران في استهداف القواعد الأمريكية أو الخليج أو تعطيل الملاحة، لأن ذلك سيدفع واشنطن إلى الرد لتحسين شروط الخروج وردع أي قراءة إيرانية تعتبر أن استمرار الهجمات يفرض على خصومها التراجع.

ويظل احتمال حدوث هذا السيناريو واقعيًا لأن لغة ترامب ما تزال تجمع بين التقليل من مدة الحرب والتهديد برد أكبر إذا استمر الضغط على أسواق الطاقة أو القوات الأمريكية.

السيناريو الثالث: توسع الحرب إلى صراع إقليمي أوسع

يتحقق هذا السيناريو إذا انهار منطق الضبط المتبادل للتصعيد، وتحوّلت الهجمات على الخليج أو القواعد الأمريكية أو الملاحة إلى مستوى يجعل الاحتواء مستحيلًا سياسيًا وعسكريًا. وتظهر المؤشرات الحالية بالفعل أن الحرب لم تعد محصورة في الجبهة الإيرانية ــ الإسرائيلية، إذ امتدت آثارها إلى الخليج وطرق الطاقة، مع هجمات إيرانية على دول عربية خليجية وتعطل واسع للشحنات عبر هرمز وتحذيرات من تأثيرات اقتصادية عالمية.

ويعد حدوث هذا السيناريو ــ مقارنة بسابقيه ــ هو الأقل احتمالًا، ويعود ذلك إلى أن جميع الأطراف الأساسية تدرك أن توسعه سيؤدي إلى نتائج يصعب التحكم فيها:

كالاضطراب الحاد في أسواق الطاقة، واتساع نطاق الاستهداف المتبادل، وارتفاع احتمال الانزلاق إلى مواجهة متعددة الجبهات تستنزف الجميع. بمعنى آخر، أن هذا السيناريو ممكن ميدانيًا، لكنه غير مفضل استراتيجيًا من

معظم الفاعلين الرئيسين، ولذلك يظل منخفض الاحتمال ما لم يقع حدث صادم كبير يفرضه فرضًا.

السيناريو الرابع: الانهيار السياسي الداخلي في إيران تحت ضغط الحرب

على الرغم من أن هذا السيناريو هو الأكثر جاذبية لبعض الخطابات السياسية، لكنه الأقل واقعية وفق المعطيات البنيوية التي تناولتها الورقة سابقًا. فحتى الآن، لا توجد مؤشرات عامة كافية على أن الضربات الجوية والصاروخية وحدها تُنتج انهيارًا سريعًا للنظام الإيراني، لا سيما في ظل الطبيعة المركبة للمؤسسة الأمنية الإيرانية، وغياب بديل سياسي منظم وواضح يمكنه ملء الفراغ. كما أن التاريخ الحديث يُظهر أن الحروب الخارجية قد تدفع بعض الأنظمة إلى مزيد من التماسك الداخلي بدلًا من الانهيار الفوري. ولهذا، فإن الحديث عن سقوط النظام بفعل استمرار الحملة الجوية وحدها يبدو أقرب إلى الرغبة السياسية منه إلى التقدير الاستراتيجي المرجح.

الخلاصة الترجيحية

في ضوء المؤشرات الحالية، يبقى سيناريو الإنهاء المُدار هو الأكثر ترجيحًا، يليه سيناريو التصعيد المحدود لتحسين شروط الخروج. أما التوسع الإقليمي فيظل خطرًا حقيقيًا لكنه ليس المسار المفضل للأطراف الرئيسية، فيما يبقى الانهيار الداخلي للنظام الإيراني أضعف السيناريوهات احتمالًا في المدى القريب. وبذلك، فإن الحرب تتجه على الأرجح لا إلى حسم نهائي، بل إلى نهاية غير حاسمة تعيد تثبيت الردع المتبادل بصيغة أكثر توترًا وهشاشة.

الخاتمة

تكشف الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران عن حدود القدرة العسكرية في إعادة تشكيل التوازنات السياسية في الشرق الأوسط، وتعيد طرح إحدى الإشكاليات الأساسية في دراسات الحرب والعلاقات الدولية، وهي الفجوة بين التفوق العسكري والقدرة على تحقيق نتائج سياسية حاسمة. فالتجربة الجارية تشير إلى أن امتلاك قدرة عسكرية متفوقة قد يسمح بإلحاق أضرار كبيرة بالبنية العسكرية للدولة المستهدفة، لكنه لا يضمن بالضرورة تحقيق الهدف السياسي الأعلى للحرب، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بمحاولة تغيير النظام السياسي داخل دولة كبيرة ذات بنية مؤسسية وأمنية معقدة.

وفي هذا السياق، يبدو أن الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران تسير في مسار أقرب إلى منطق الحروب المحدودة التي تهدف إلى تعديل سلوك الخصم وإعادة ضبط ميزان الردع أكثر من سعيها إلى تحقيق نصر استراتيجي حاسم. فحتى في حال نجاح العمليات العسكرية في إضعاف بعض القدرات الإيرانية، فإن استمرار النظام السياسي في طهران يعني أن التنافس الجيوسياسي بين إيران وخصومها سيظل أحد العوامل الرئيسية التي تشكل مستقبل التوازنات الإقليمية.

ومن منظور أوسع، تعكس هذه الحرب أيضًا طبيعة التحول الذي يشهده النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، حيث لم تعد الصراعات الكبرى تنتهي غالبًا بانتصارات حاسمة تعيد تشكيل النظام الإقليمي بصورة جذرية، بل باتت تميل إلى إنتاج توازنات ردع جديدة أكثر هشاشة وتعقيدًا. وفي مثل هذه البيئات الاستراتيجية، يصبح الهدف الواقعي للحرب ليس القضاء على الخصم، بل فرض حدود جديدة لسلوكه الاستراتيجي وإعادة رسم قواعد الاشتباك بين الأطراف المتنافسة.

وعليه، فإن النتيجة الأكثر ترجيحًا للحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران ليست انتصارًا استراتيجيًا حاسمًا لأي من الأطراف، بل إعادة تثبيت معادلة ردع متبادلة في الشرق الأوسط، وإن كانت أكثر توترًا وهشاشة من السابق. فالحروب في مثل هذه البيئات لا تنتهي عادة بحسم نهائي، بل بإعادة تنظيم موازين القوة بطريقة تسمح لكل طرف بالادعاء بأنه نجح في منع خصمه من تحقيق أهدافه القصوى.

وبذلك، فإن القيمة التحليلية للحرب لا تكمن فقط في نتائجها العسكرية المباشرة، بل في الدرس الاستراتيجي الأوسع الذي تقدمه: أن القوة العسكرية، مهما بلغت درجتها، لا تستطيع بمفردها إعادة تشكيل الأنظمة السياسية أو إعادة هندسة النظام الإقليمي دون توافر شروط سياسية واجتماعية أعمق داخل الدولة المستهدفة.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation Geneva

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

Avenue de
Cortenbergh 89
4th floor, 1000
Brussels
Belgium

www.grc.net